مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

حدود الحالة الشعبويّة في تونس وإمكانيات التدارك الديمقراطي

محمد العربي العياري*

مقدمة

ارتدّت الديمقراطية التونسية نحو وضعيّة انتكاسيّة، أعادت العملية السياسية إلى مُربّعها الأول. حيث طمست الحالة الشعبوية، كامل مُكتسبات عشرية الانتقال الديمقراطي، واستثمرت فيما تراكم من نقائص، وخاصة في أزمات الديمقراطية التونسية، التي لم تصمد أكثر من عقد من الزمن. وقع اخلاء الفضاء السياسي العام، واستبدال فاعليه المُتعدّدين، بالشخص الواحد والرؤية السياسية الواحدة. الى ذلك، فقد وقع" تحويل مركز الممارسة السياسية من المجتمع الى الدولة"[1] وأُفرغت السياسة من مُحتواها التشاركي والتعدُّدي والمضموني. كما تحوّلت سيرورة الانتقال الديمقراطي، إلى عمليّة فقدت فيها السياسة الاتصال بالمواطنين وانتهت بإفراز وضع ، يُمكن وصمه حسب تعبير "كولين كروتشColin Crouch" بأنه "مُعاداة للسياسة."[2] بالعودة إلى السياق العام لمرحلة 2011 وما بعدها، فقد واجه النظام السياسي الذي استلم ملف الانتقال الديمقراطي، مواضيع تخص بالأساس التصميم المُؤسسي للنظام الجديد، حيث كانت تحدّيات ترتيب الموضوعات القانونية والاجتماعية والسياسية، ومنها "الدستور، شكل نظام الحكم، النظام الانتخابي، اصلاح المؤسسات الحكومية وإعادة تأهيلها."[3] على سُلّم الأولويات. في نفس السياق، كان على النخب السياسية، تدبير مسائل "الأزمات الاقتصادية، الريبة وعدم اليقين، عدم الواقعية والوعود المُبالغ فيها، أخطار التّفكك الاجتماعي والفوضى"[4].

تبدو حصيلة هذه التحدّيات غير مُطابقة لوُعود السياق الثوري، وللإمكانيات القانونية والديمقراطية التي وفّرها الانتقال الديمقراطي، حيث وقع تأجيل النقاش في بعض من هذه المسائل. في حين، لم تقع مُناقشة بعضها، ووقع توظيف البعض الآخر في إطار المزايدات السياسية ومعارك التموقع السياسي. تُمثّل الأحداث "قاعدة البيانات المُتاحة لنا" [5] والتي دلّت مُعطياتها على ديمومة الأزمة وتعمُّقها، ومن ثمّة، امتدادها نحو مفاصل الدولة ومؤسساتها، وانعكاس تفاصيلها على مستويات المشاركة الشعبية الواسعة في الشأن العام، والاهتمام بالسياسة وتوسُّع موجات النقد للنخب السياسية وللديمقراطية التمثيليّة، وطبيعة إدارة الانتقال

* باحث بمركز الدراسات المتوسطية والدولية

[1] بلقاسم كريسعان، إعادة بناء مفهوم الديمقراطية عند هابرماس (تونس: دار سحر للنشر، 2022)، ص74.

[2] (Colin Crouch, Post democracy (Cambridge, UK : Polity, 2004).

[3] على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية؛ ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين (الكويت: عالم المعرفة، 2019).

[4] على الدين هلال، المرجع نفسه.

[5] جون لويس غاديس، المشهد التاريخي: كيف يرسم المؤرخون خارطة الماضي، ترجمة شكري مجاهد (الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2016)، ص 24.

الديمقراطي. حيث أصبح المشهد السياسي أمام رؤيتين يُعبَّر عنهما وفق مقاربة "هانس كلسن Hans Kelsen" بصنفين من الشعب: الشعب المُمارس للسلطة (peuple sujet du pouvoir) والشعب موضوعا للسلطة (peuple objet du pouvoir.[6]) بمقتضى هذه المُعادلة، فقد الشعب شيأ فشيأ آليات الممارسة

السياسية، بمقتضى انصراف النخب السياسية نحو تهميش قيمة التشاركية، وإدماج عموم المواطنين في العملية السياسية، كما أنه لم يعد موضوعا للسلطة بحكم أن ترتيبات السياسة والتسيير ظلّت بيد النخب السياسية، حسب شروط الحكم التي اتّفق حولها الفاعلون في سياق التأسيس الانتقالي.

في المُحصّلة، لم تكن الديمقراطية التونسية، عاملا حاسما في تحقيق الوعود الثورية، وفي تغذية مشاركة المواطنين في تدبير الشؤون السياسية. بل كان التوازن بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، مُختلاّ إلى درجة أن جزء هاما من المواطنين، أصبحوا يشعرون بأن "سياسات النظام الجديد لم تُحسّن مستوى معيشتهم أو تُحقق توقعاتهم من عملية التغيير." [7] مُقابل ذلك، وكنتيجة للتراكم، وجدت الشعبوية أرضا خصبة للاستثمار في مصفوفة الأزمات، لتُسقط ما أسماه "جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori"، بالمستويات الثلاثة للاتفاق العام، وهي: "الاتفاق بشأن القيم العُليا للنظام السياسي والمُتمثّلة في الدستور. الاتفاق بشأن قواعد الممارسة السياسية واجراءاتها والمُتمثّلة في القوانين الأساسية لنظام الحكم. الاتفاق بشأن السياسات العامة."[8] كما عمّمت الشعبوية في حالتها التونسية، حالة من الركود الديمقراطي وتضييق السياسة، ومن ثمّة، إعادة توزيع موارد القوة القانونية والسياسية والتنفيذية، ليس بين "أكبر عدد ممكن من الفاعلين في المجتمع"، بتعبير "أمارتيا سن Amartya Sen"[9] بل وقع حصرها بيد شخص واحد، تحوّل حسب توصيف "كارل شميت Carl Schmitt" إلى "شخص موثوق واحد يُقرّر باسم الشعب." [10]

انطلاقا من لحظة 25 جويلية 2021، سوف تُواجه الشعبوية في حالتها التونسية، مآزق السياسة التي تُعبّر على أزمة الديمقراطية التونسية. لن تكون هذه المواجهة بحال من الأحوال، مدفوعة في اتجاه التخلص من تلك الأزمات، بل سوف يقع الاستثمار في تداعياتها لمزيد تعميقها من جهة، ولطبيعة الشعبوية في ذاتها، من حيث أنها لا يمكن أن تكون حلا لأزمة الديمقراطية، بقدر ماهي وسيلة نسف وتدمير لها. من هذا المدخل، تتضح حدود الحالة الشعبوية، والتي تتطلب لمواجهتها- بالموازاة مع أزماتها المُتعدّدة-، نوعا من تجديد القُدرات الإجرائية للديمقراطية، وإجراءات عاجلة تسمح بالتدارك الديمقراطي.

أولا: الشعبوية والمأزق السياسي

تستثمر الشعبوية بكامل طاقتها في أزمات الديمقراطية التمثيليّة، حيث تتحوّل نقائص التسيير وبُطء اشتغال المؤسسات الانتقالية واخفاقات النُخب، إلى ذرائع تستثمرها الشعبوية "لتُعلن على تأزُّم عميق يشُقُّ الديمقراطية التمثيلية." [11]بهذا الشكل، تكون النخب السياسية والمؤسسات، أوّل أعداء الشعبوية، وتتحوّل "تلك القضايا المُعقّدة التي تُواجه الدولة، غير قابلة للحل بواسطة أدوات الدولة."[12]بل يُعاد

[6] Hans, Kelsen. La démocratie, sa nature, sa valeur, Trad. C. Einsenmann. Sirey, Paris, 1932, pp. 14-16.

[7] على الدين هلال، المرجع السابق، ص139.

[8] Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, Part 1 : The contemporary Debate (Chatham, N.J, Chatham House Publishers, 1987), pp.190-191.

[9] لمزيد الاطلاع: راجع: أمارتيا سن، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

[10] Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy, p34.

[11]بارثا تشارجي، أنا الشعب. تأملات حول السيادة الشعبيّة في عالم اليوم، ترجمة بدر الدين مصطفى (الكويت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2021)، ص52.

[12] Clauss Offe, New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutional Politics ; Social Research, vol.52, no.4, Social Movements (Winter 1958), p.819.

تصميم الدولة كفضاء وقع تأميمه لصالح الفكرة الشعبوية، التي سوف تتحوّل إلى ممارسة "مُقنّنة" تدّعي "تمثيل إرادة الشعب في أيّة قضية تطرحها على الساحة وأنها ضد النخبة بسبب أنها تُمثّل نفوذا مُكتسبا بشكل غير شرعي."[13]

لا تنفصل الحالة الشعبوية في تونس، على هذه السمات التي تُعبّر على عُمق الأزمة الديمقراطية. فمنذ لحظة 25 جويلية 2021، تم إعادة هندسة الفضاء السياسي وفق مُتتالية قانونية Suite juridique موّلت نفسها من فائض التأويل المُبهم للنص الدستوري، وبواسطة "كينزيّة" [14]سياسية أقصت شُركاء الحل والتسيير الديمقراطي، وأهملت كل المُخرجات التشريعية لحقبة 2011-2021، ومركزت كل ممكنات التدخل والإصلاح في يد الدولة، التي أصبحت تُدار برأي وتوجهات الفاعل الوحيد. إلى ذلك، تبدو الشعبوية في حالتها التونسية، ووفق منظور رئيس الدولة، أشبه ما تكون ب "البيروسترويكا" [15]التي أراد من خلالها تدارك ما أسماه بنقائص وهفوات الديمقراطية التمثيليّة، غير أن واقع الحال، يكشف بوضوح، حجم التشوُّهات التي أفرزتها هذه الشعبوية، على المستوى السياسي والقانوني، من جانب أنها "تُمثّل التشوّه الأساسي للديمقراطية المعاصرة، وفي نفس الوقت، عجزها التام على أن تكون حلاً لأزمة الديمقراطية، بقدر ما هي منهج تُنصّب فيه نفسها كغالبية خيّرة تتوسل الانتخابات لتأكيد الغلبة على ديمقراطية الأحزاب المُخفقة."[16] في نفس السياق، تلتقُ الشعبوية حول دلالات ومعاني السياسة والسلطة، بحيث لم تعد "السلطة تنبع من العمل التواصلي المشترك بين الفاعلين"[17]بل تتحوّل إلى نشاط فردي، أُحادي لا يستجيب للشرط المُتمثّل في أن السياسة هي "استخدام مُنضبط للسلطة"[18].

يُفسّر "أميتاى إتزيوني Amitai Etzioni" طبيعة العلاقات القائمة بين المجتمع والدولة من جهة، وثُنائية القوة والسلطة من جهة أخرى، ليُؤكد من خلال ذلك، على أهمية السياسة في "تجسير علاقات السلطة والقوة بين المجتمع والدولة، والتمييز بينهما."[19]لم تقوى الشعبوية في تونس، على التميز بين الدولة والمجتمع، أو استخدام السياسة لتنظيم علاقات القوّة وإدارة السلطة. هذا، لأن الحالة الشعبوية أعادت تعريف الدولة والمجتمع بما يتناسب مع الطرح السياسي الذي قامت عليه منذ 25 جويلية 2021، والذي جعل من الاستثناء، الحالة المُلازمة لعملية تسيير الدولة وإدارة المجتمع. الى ذلك، لا يمكن فصل التركيبة القانونية والمعنى السياسي لحالة الاستثناء التي عنونت من خلالها الشعبوية مرحلة 25 جويلية و ما بعدها، عن السياق العام الذي يتصرف بمقتضاه الفاعل الرئيسي –ونقصد رئيس الدولة- بإعتباره وفقا للحالة المذكورة "شخصا لا يُمكن أن يخضع للقانون، بل أنه فوق القانون."[20]

---

[13] Benjamin De Cleen, Populism and Nationalism, Oxford Hand book of populism, p.242.

[14] كينزيّة سياسية: نسبة الى عالم الاقتصاد الإنجليزي جون مينارد كينز John Maynard Keynes حيث تمحورت نظرياته الاقتصادية حول تدخل الدولة في السياسات المالية والاقتصادية لتجنُّب الانهيار.

[15] البيروسترويكا: تعني حركة التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي اعتمدها رئيس الاتحاد السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف لمواجهة التدهور الاقتصادي والسياسي.

[16] نادية أوريناتي، أنا الشعب. كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية، ترجمة عماد شيحة (بيروت: دار الساقي، 2019)، ص63.

[17] Jürgen Habermas and Thomas McCarthy, Hannah Arendt's Communications Concept of power, Social Research, Vol.44, no.1 (1977), pp.3-24.

[18] Robert E. Goodin and Hans – Dieter Klingeman, Political Science : The Discipline, in : Robert E. Gooding and Hans- Dieter Klingemann (eds.), A new Hand book of Poltical Science (Oxford University Press, 1998), p.7.

[19] Amitai Etzioni, What is Political ? CSA World wide Political Science Abstracts,2006, accessed on 30/6/2022, at : http://bit.ly/2NMZNAz

[20] Carl Schmitt, Political Theology, Four Chapters., P48.

تتجاوز حالة الاستثناء مُجرّد كونها واقعة قانونية، لتُلامس حدود "التلازم الجوهري بين الاستثناء والسيادة" كما يطرح "كارل شميت [Carl Schmitt" 21] في تنظيراته لمسألة السيادة ونقده للنظرية السياسية الليبرالية. في هذا المستوى، عملت الشعبوية في حالتها التونسية على "تأميم" القانون وتأويله وفق نظرة احتكارية أُحادية، لصالح تدبير الشأن السياسي، وتوظيف النص القانوني من أجل الابعاد النهائي للجسم الحزبي، والمُكوّنات الرئيسية للديمقراطية التمثيلية في تونس. حيث كانت المراسيم هي الأداة والوسيلة، التي شكّلت "نقطة اختلال التوازن بين القانون العام والشأن السياسي" [22] وحيث مثّلت حالة الاستثناء فُرصة لخلق حالة حصار سياسي، وتقييد كامل وظائف الدولة بالمراسيم، ومن ثمة، "البحث على فصل السلطات وتقليص المحتوى السياسي للدولة"[23] وهو ما سهّل لرئيس الدولة، خلق مساحة بين القانون في فلسفته وروحه العامة، وبين السياسة في علاقتها بتسيير الدولة والمؤسسات، على أنقاض ديمقراطية تمثيليّة حاولت تمكين أكبر قدر ممكن من المواطنين، من المساهمة في عملية التسيير العام والمشاركة السياسية. غير أن تلك الحالة الاستثنائية، خلقت "مساحة مهجورة تقع بين القانون العام والشأن السياسي".[24]

تحوّلت الشعبوية من حركة قدّمت نفسها على أنها محاولة إصلاحية لسيرورة الانتقال الديمقراطي، إلى أزمة تقع في قلب السياسة، وفي عمق أزمات الديمقراطية. حيث أثبتت المراسيم التي تصدّرت هرم " هانس كلسن Hans Kelsen" بشكله المقلوب تونسيا، لغة التداول الوحيدة في سيرورة ما بعد 25 جويلية 2021، وانتقل الحق السياسي من صيغته التداولية والتشاركية، إلى مُربّع الادماج القسري للسياسة، داخل مُربّع الهيمنة على الفضاء العام، وعلى مؤسسات الدولة. منذ 25 جويلية 2021، كانت المراسيم الآلية الرئيسية والوحيدة التي تُعبّر على الاستثناء بإعتباره تلك "العتبة التي يبدأ عندها انعدام التمايُز بين الديمقراطية والاستبداد"[25] وحيث كان النسق الكرونولوجي لإصدار المراسيم، مُتّفقا جوهريا مع نبض الرفض العام لما ارتدّت له السياسة في تونس، ومُتجاوبا مع تخطيط سياسي يُكرّر بصفة دائمة، مفردات الخطر و"حالة حصار وهميّة" [26]تتعرض لها الدولة، ورغبة في الإصلاح السياسي. فمن مرسوم تجميد مجلس نواب الشعب ثم حلّه نهائيا، ومرسوم حل المجلس الأعلى للقضاء وانهاء عمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتعويضها بتركيبة جديدة، ثم المراسيم التي تُحدّد مواعيد الانتخابات والاستفتاء، وتكوين لجان لسن دستور جديد للجمهورية التونسية، اتخذت الشعبوية في حالتها التونسية"أنماطاً متعددة، إلا أنها في المحصلة لم تستطيع إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاجتماعية التي طرحت نفسها حلاً لها، في مواجهة كل الأحزاب والأيديولوجيات"[27].

في هذا الإطار، تُفيد تصنيفات "بول تاغارت Paul Taggart" 28]] للشعبوية، في فهم كيف تعرض الشعبوية في حالتها التونسية نفسها، على أنها إصلاحية وظيفيّا وأحيانا ثورية، رغم أنها لم تكن قادرة على تقديم ما وعدت به من إصلاحات جذرية. يُفهم من ذلك، أنها لا تمتلك السمات الأيديولوجية الكاملة، حتى تتمظهر كنسق معرفي وفكري يمكن حصر دلالاته ومستويات تأثيره في الرأي العام، وفي السياق السياسي. كما أنها، انبثقت من رحم أزمات سياسية ميّزت عشرية الانتقال الديمقراطي، لكنها أعادت السياسة الى مربعها الأول، مع الادعاء بتمثيل مصالح ورغبات الناس العاديين، من خلال استغلال دائرة اللايقين التي تكوّنت كنتيجة لإخفاقات النخب السياسية في فترة الانتقال الديمقراطي.

---

[21] للمزيد، راجع: Carl Schmitt, Political Theology, Four Chapters.

[22] جورجيو أغامبن، حالة الاستثناء الانسان الحرام 2ج1، ترجمة ناصر إسماعيل، ط1 (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015)، ص 42.

[23]بابلو سيمون، الديمقراطية عند كارل شميت، ترجمة ياسين السّويحة، مجلة الجمهورية الأسبوعية، العدد 15، فيفري 2016، ص 26.

[24] جورجيو أغامبن، المرجع السابق، ص42.

[25]جورجيو أغامبن، المرجع السابق، ص45.

[26]يعود استخدام هذا المصطلح الى الفقه الفرنسي والذي كان يُخوّل، في إشارة الى مرسوم نابليون في 24 ديسمبر 1811، للإمبراطور مزيدا من السلطات دون ضرورة.

[27] ناديا أوربيناتي، المرجع السابق، ص 68.

[28] Paul Taggart, Populism (Philadelphia : Open University Press, 2000).

يُحصي الجدول الموالي، سمات الشعبوية التي تتعلق بالوظيفة والماهية، وفق قراءة "بول تاغارتPaul Taggart".

جدول عدد 1: سمات الشعبوية عند بول تاغارت Paul Taggart

سمات تتعلّق بالوظيفة	سمات خاصة بالماهية
• ثوريّة • إصلاحية • غير قادرة على تقديم إصلاحات جذريّة	• غير عادية • لا تمتلك سمات الأيديولوجيا الكاملة • مرنة • تفتقد الثّبات • تفتقد السمات التي تجعلها ملموسة • من الصعب التحكم فيها أو تنظيمها

المصدر: سعيد بكّر، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 54، المجلد 10/ جانفي 2022، ص147. اعتمادا على:

.Paul Target, Populism (Philadelphia : Open University press, 2000), pp.1-2

كنتيجة للديمقراطية التمثيلية غير المُكتملة، ومن خلال أزمات التسيير والتشاركية، مضافا الى ذلك، تعقُّد القضايا المُتّصلة بالديمقراطية والمشاركة والتنمية وغيرها، تحولت الشعبوية الى استثمار سياسي، غيّر شروط العملية السياسية، لكنها مثّلت بعمق "إهانة سياسية مُختزلة"[29] تُعبّر على أزمة السياسة وأزمة الديمقراطية. إلا أنها لا يمكن أن تتحوّل إلى طرح بديل أو ملجئ آمن من تعثّرات الديمقراطية التمثيلية، لما يعتريها من تناقضات عديدة، واحتواءها على فهرس ممارسة سياسية ضيّق الحدود زمانيا واجرائيا، وعلى مستوى الفاعلية.

ثانيا: تناقضات الحل الشعبوي وحدوده

تستجيب الشعبوية في حالتها التونسية، إلى المعنى الذي تكون من خلاله "نمطا من الخطاب السياسي، الذي يتداخل فيه المستويان الخطابي والسلوكي بشكل وثيق. وقد يتفاعل هذا الخطاب مع عفويّة تقوم على مزاج سياسي غاضب لجمهور فقد الثقة بالنظام والأحزاب السياسية القائمة والنخب الحاكمة." [30]

حيث ركّزت الشعبوية على مُعادات النخب والأحزاب السياسية، بطريقة راديكالية وبمزاج سياسي "غير ودود لليبرالية"[31] وللمنظومة السياسية عموما. لا تُخفي الشعبوية النمط الخطابي القائم على ثُنائية "نحن" و"هم" وحيث تجعل من "الشعب أفضل من حكّامه"[32] وتنزع من النخب، ما يُسمى بالصواب السياسي Political Correctness وتُضفي على الفضاء العام، خطابا يتحوّل الى "ايديولوجيا تعتبر المجتمع منقسما في نهاية المطاف الى مجموعتين متجانستين ومُتعاديتين.[33]" يحتدُّ هذا العداء لمواجهة النخب السياسية والبرلمان وكافة المُخرجات القانونية للإنتقال الديمقراطي ،

[29] David Molloy, What is populism, and what does the term actually mean ? BBC News, 6 March 2018, p.4.

[30] عزمي بشارة، مالشعبوية (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 17.

[31]عزمي بشارة، المرجع نفسه، ص 84.

[32] John B. Allcock, Populism : A Brief Biography, Sociology, Vol.5, no.3 (September1971), pp.372-373.

[33] Cas Muddle, The populist Zeitgeist, USA, Govermment and opposition, vol.39, No.4 (September 2004), p.543.

وتلك المتعلقة بالحريات السياسية، وشكل الحكم. وينصرف اهتمام الشعبوية، نحو رفض السياسة وتقديم تصوّر يقوم على مفهوم "الأغلبية الصامتة"، تلك الأغلبية التي تُشكّل-من وجهة نظر الشعبوية- "نحن" في مواجهة "هم"، الذين يختصرون الإرادة العامة وفلسفة السياسة والحكم. إضافة الى ذلك، تقف الشعبوية في مواجهة النخب السياسية، حيث لم تعد السياسة "تتحقق بواسطة أحزاب تُمثّل تجمُّعا للآراء والأولويات الشعبية"[34] بل تتمركز بيد الشخص الواحد، مثلما هو الحال مع الشعبوية التونسية.

خلقت الحالة التونسية من الشعبوية، فراغا أراد من خلاله الفاعل الوحيد والرئيسي (رئيس الدولة)، مركزة السياسة في جزئها المتعلق بالتسيير اليومي، دون اقترانها بالرؤية الاستراتيجية أو الفكرة المُوجّهة، في "قلب معكوس لمُثُل الديمقراطية التمثيلية واجراءاتها" [35]بتعبير "بيير روزانفالون "Pierre Rosanvallon وحيث يُضيف: "يُقدّم الشعبويون ثلاثة ممارسات تبسيطية، وهي: أولا، تبسيط سياسي سوسيولوجي يختزل ثُنائية شعب مُقابل نُخبة. ثانيا، تبسيط اجرائي مؤسساتي حيث يكون هو الاستفتاء الممارسة الوحيدة للديمقراطية. ثالثا، تبسيط للتضامن الاجتماعي الذي يتحقق عبر الهوية المُنسجمة."[36]

تبدو هذه اللوحة الثُلاثية مُنسجمة مع الممارسة الشعبوية التي وجدت طريقها في الحالة التونسية. حيث وقع اختزال الديمقراطية في آلية المراسيم والاستفتاء، وتحوّلت الرابطة الوطنية الجامعة، إلى تقسيم على أساس "نحن" و"هم" بمفردات النخب العاجزة، والشعب الذي "يُريد"، مع اختزال التضامن الاجتماعي بين الأفراد في مجرد إجراءات اقتصادية شعبوية لا يمكن لها أن تكون حلا لمآزق التنمية أو العُقدة الاقتصادية - الاجتماعية. يُقدّم الجدول الموالي، تصنيفا للممارسات التبسيطية للشعبوية التونسية، وفق ما يطرحه "بيير روزانفالون "Pierre Rosanvallon في قراءته للحالة الشعبوية، والتي نعتبرها منسجمة مع واقع الحال في تونس.

[34] Gianfranco Pasquino, Populism and Democracy, in: Daniele Albertazzi & Duncan McDonnell (eds.), Twenty-First Century Populism: The Spectre of Western European Democracy (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p. 22.

[35] Cas Mudde & Crist. Bal Rovira Kaltwasser, Populism: A Very Short Introduction(New York: Oxford University Press, 2017), p. 79.

[36] Pierre Rosanvallon, Penser le populisme, Paris, 2011.

جدول عدد2: الممارسات التبسيطية للشعبوية في الحالة التونسية

تبسيط سوسيولوجي	تبسيط اجرائي مؤسساتي	تبسيط للتضامن الاجتماعي
• ثُنائية نحن وهم	• مراسيم	• شركات أهلية
• نخبة عاجزة وشعب يُريد	• استفتاء	• تسيير ذاتي ومقترحات قاعدية

المصدر: من انجاز الباحث، اعتمادا على:
Pierre Rosanvallon, Penser le Populisme, Paris.2011.

بتوظيف تلك الممارسات التبسيطية المُتعلّقة بوصم النخب بالعجز، والالتفاف على إرادة الشعب، ثم الانصراف نحو إدارة العملية السياسية بواسطة آلية المراسيم والاستفتاء، ومن ثمة، اختزال قضايا التنمية والاقتصاد فيما يُسمى بالشركات الأهلية، أو المبادرة القاعدية؛ أصبح الأفراد في حالة الاستثناء نموذجا لما أسماه "جورجيو أغامبنGiorgio Agamben" بالإنسان المُستباح. حيث وقع "تجريد المواطنين والنُخب السياسية والفاعلين من الأهلية القانونية والسياسية والاجتماعية".[37]

وقع تجريد هذه الأهلية من خلال الاستثمار في الأزمات التي صاحبت الديمقراطية التمثيلية، ومنها أزمة البرلمان التي تتطابق من وجهة نظر رئيس الدولة، شكلا ومضمونا مع رؤية "كارل شميتCarl Schmitt" التي تنطلق مما تعتبره تعارضا بين الإرادة الشعبية وإرادة النخب البرلمانية، حيث تُنتزع شرعية تمثيل الشعب من النخب البرلمانية، وتتحوّل إلى "ديكتاتورية صاحب السيادة"[38]. هذا وتُصبح أزمة التمثيل الشعبي ومبدأ الأغلبية، احتكارا وامتيازا بيد الزعيم أو القيادة الشعبوية.، إذ "تتحوّل الأغلبية من مُعطى انتخابي في ظلّ الممارسة الديمقراطية، إلى حدّيّة خطابية تُكثّف الشعب في ثُنائية "نحن" الديمقراطيين الحقيقيين، و"هم" النخب الفاسدة."[39]مُضافا الى ذلك، تُوظّف الشعبوية "مفهوم الشعب بوصفه مبدأ لمفصلة مُكوّناته المختلفة ضد السلطة."[40]

مثّلت هذه الأطروحات سمات الحالة الشعبوية في تونس، وجوهر التسيير السياسي للدولة الذي يدّعي إعادة السياسة إلى مُربّعها الطبيعي والديمقراطي. غير أن هذه الحالة تُمثّل في الأساس "اللامنطق السياسي وبشكل واضح، نفيا للسياسة." [41] هذا، ولا يُعتبر الشك في بعض القُدرات الإجرائية للديمقراطية التمثيليّة، أو تعدُّد أزماتها، سببا في "تحويل الشعبوية الى نظام حكم يعلو على أشكال التنظيم البرلماني." [42]بل أثبت واقع الممارسة السياسية، أن الشعبوية سجّلت عجزا تاما في معالجة أزمات الديمقراطية التمثيلية، بل أنها بتعبير "إتيان باليبارEtienne Balibar"، " لم تُبدع الوسيلة المناسبة لتعويض أشكال النقص في الديمقراطية لاسيما عدم كفاية التمثيل والمشاركة السياسية للجماهير في الحياة السياسية وممارسة السلطة."[43]

إذا كانت الشعبوية مجالا للاستثمار في مآزق المكانة الاجتماعية للأفراد وغياب العدالة الاجتماعية، فإنها لن تكون باختزالها الشديد لأسباب المآزق المُشار اليها، سوى "دليلا على هذا التّأزُّم وليست بالحل الناجع."[44] بل تظهر "كداء عُضال" بتعبير "يورغن هابرماس Jürgen Habermas" لا يُعبّر على أزمة الديمقراطية التمثيليّة، بقدر ماهي تعبير على جولة مُواجهة بين الديمقراطية والديكتاتورية، أبان واقع الممارسة على حُدودها الإجرائية وضيق أُطروحاتها البديلة، التي لا يمكن لها أن تصمد في صورة مراجعة الديمقراطية لأشكالها، ووظائفها وقُدراتها.

---

[37] Georgeo Agamben, Homo Sacer: Sovereign (.Power and Bare Life, Daniel Heller–Roazen (trans Stanford/ California: Stanford University Press,) .1998), p. 71

[38] Gabriella Slomp, Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception. .Helsinki, 2007

[39]نادية أوريناتي، المرجع السابق.

[40] Ernesto Laclau, Politics and Ideology in Marscist Theory : Capitalism, Fascism, Populism, .London : 1977, NLB, pp.172-173

[41] منى خويص، رجال الشرفات. دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية (بيروت: دار الفارابي، 2011).

[42] جاك رونسيير، كراهية الديمقراطية، ترجمة أحمد حسان، ط1 (بيروت: دار التنوير، 2012)، ص56.

[43]محمد الشيخ، الفلاسفة المُعاصرون ومسألة الشعبوية. قراءة في آراء ستة فلاسفة. مجلة التفاهم المجلد 17، العدد 65. السنة: 2019، ص 214.

[44] Charles Taylor, Social Democracy Versus « Populism », in The Broadbent Blog, The Broadbent Institute's new Project, Change the Game, May 15, .2017

ثالثا: ما بعد الشعبوية: القدرة التجديديّة للديمقراطية التونسية

واجهت الديمقراطية التونسية منذ 2011 سيرورة مُعقّدة من الأزمات، لم تكن في جوهرها مُفارقة لطبيعة الانتقال السياسي من جهة، ولتراكمات أزمات الدولة في مرحلة ما قبل 2011 من جهة ثانية. لمواجهة هذا الإرث، اعتمدت النخب السياسية على نموذج ديمقراطي "ينهض بجناحين: جناح اجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتصل بنوعية الحكم وجودته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع."[45] غير أن السياق السياسي والاجتماعي، لم يكن مُستوعبا لجملة التغيّرات والتحوُّلات التي كانت سببا ونتيجة في نفس الوقت، لإخفاقات الممارسة التي لم تُحسن توظيف النموذج المُشار اليه، لتغدو الديمقراطيةفي حالتها التونسية، "ديمقراطية مُعطّلة"[46] كما وصفها "توماس كاروذرزThomas Carothers"، أو أنها "نظام صعب التطبيق ويصعب التعايش معه."[47]

لعل أبرز الثغرات التي عجّلت ببروز الشعبوية في حالتها التونسية، غياب القوّة الفاعلة القادرة على معالجة الأزمة في لحظة من لحظات تمدُّدها نحو الفضاء السياسي العام. ومن ثمة، تعميق المسافة بين السياسة والمجتمع، وبين السلطة والمؤسسات الوسيطة التي تولّت في سياق 2011، إدارة الشأن العام.

بالعودة إلى التحاليل التي تُعالج مسألة الانتقال الديمقراطي، وتلك التي تهتم بأزمات المرحلة واخفاقاتها، فإننا نعثر على الأدوات التي تُمكّن من تجاوز الأزمات وضمان تجديد الديمقراطية، والتي يُمكن تبويبها تحت عنوان "القوة الفاعلة" [48] بتعبير "زيجمونت باومانZygmunt Baumann". من هذه الزاوية، يمكن المراهنة على القدرات التجديدية للديمقراطية التونسية، وذلك بالبحث على "الكفاءة الديمقراطية لدى المواطنين وفهمها، خصوصا ما يتصل منها بالمعرفة السياسية والتركيب السياسي."[49]

بالعودة الى ما نُسمّيه "المعرّف الوحيد" للممارسة الديمقراطية التمثيلية، ونقصد المواطن الفرد، الفاعل والمشارك في الشأن العام، فإن عملية مواجهة الشعبوية في لحظاتها التصعيديّة التي تستثمر في أثناءها في أزمات الديمقراطية، من خلال حشر النخب السياسية في زاوية "الهم"، فإن قلب المُعادلة يتم عبر المرور "بالتفكير في الرأي العام في ضوء وظائفه مع التمييز بين الوظيفة الجليّة التي ترتبط بتخليق العقلانية للرأي العام وصناعة القرار في الكيانات السياسية الديمقراطية. والأخرى الكامنة التي ترتبط بتعزيز التكامل الاجتماعي وضمان وجود مستوى كاف من التوافق."[50]

يتوجب على النخب السياسية إعادة بناء نوع من التوافق حول ضرورات المرحلة السياسية، على أرضية مواجهة الشعبوية التي هي في نفس الوقت مواجهة مفتوحة ضد أزمات الديمقراطية التمثيلية من جهة، وبناء "صورة المواطن القادر على فهم المشهد الأيديولوجي للقضايا والولاءات السياسية"[51]، ودمج للمشاركة السياسية في سياق عام يتوجه نحو خرق جدار الشعبوية.

---

[45] على الدين هلال، المرجع السابق، ص204.

[46] Thomas Carothers, The end of the transition paradigm, Journal of democracy, vol.13, no.1, (2002), pp.5-21.

[47] أنطوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

[48]زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر، ط1(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018)، ص31.

[49] كريستيان تيليغا، علم النفس السياسي رؤى نقدية، ترجمة أسامة الغزولي (الكويت: عالم المعرفة، 2016)، ص22.

[50] Noëlle – Neumann, E (1993). The Spiral of Silence : Public opinion- Our social skin. Chicago, IL : Chicago University Press. P.220.

[51] كريستيان تيليغا، المرجع السابق، ص 30.

إلى ذلك، يمكن للنخب السياسية أن تُجدّد مستويات تفاعلها مع الشأن العام لا بإعتباره مجالا للتنافس السياسي فقط، بل أيضا فضاء "للخيارات الكاملة التي هي أساس الديمقراطية" [52] والذي يقوم على نوع من التداولية بين النخب والمواطنين، في إطار توافق جديد نخبوي – مُواطني على أساس نموذج جديد للتنوع ، يُعيد انتاج القيم الديمقراطية، وطرائق الممارسة السياسية التي تتحوّل إلى موارد لاستقرار الديمقراطية التي تُواجه خطر الشعبوية في حالتها التونسية. تتنافى طبيعة الشعبوية مع سيرورة تطور المجتمعات، خاصة تلك التي حاولت تأسيس مسار ديمقراطي، ترك بصماته السياسية والمؤسساتية على البُنى الذهنية للأفراد.

لذلك، يُمثّل استثمار الخبرات الديمقراطية التي تراكمت في فترة الانتقال الديمقراطي، وأساسا تلك المُتعلقة بكيفية بناء التحالفات السياسية، والتوافقات على أرضية المُشترك، حافزا لتحريك "فاعلية الأفراد وقدرتهم على تفعيل ذواتهم وتفعيل الآخرين وقدرتهم على تحديد مواقعهم ومواقع الأخرين، وعلى أداء دور نشط في ترسيم الحدود لتمركزهم الأيديولوجي"[53]، وخاصة ذاك المُتعلّق بالموقع من الشعبوية.

في هذا السياق، يتوجب تحويل الديمقراطية الى جُهد مُشترك، يندمج في إعادة بناءها الأفراد والنخب السياسية التي تتحرّك كجبهات سياسية اجتماعية وثقافية، تفّك الارتباط الوهمي القائم على نُخبويّة السياسة، واقتصارها على الممارسة الانتخابية، والمشاركة المنقوصة. بشكل أوضح، لابد من التحوّل من التفكير حول الديمقراطية بما هي قوانين وتشريعات، إلى التفكير في الديمقراطية بما هي دُربة ثقافية وسياسية، يتعيّن بمُقتضاها أن يُعيد الفاعل السياسي "طرح المقولات السياسية وأن يربطها بشبكة أوسع من المفهومات والممارسات السياسية وبلغة وثقافة المجتمع."[54]

نعني بتلك الشبكة الأوسع، تمطيط دائرة الفعل والمشاركة السياسية، والذهاب بالتداولية في مستوى النقاش السياسي، والشراكة بين الفاعلين، نحو حدّها الأقصى، بما يسمح بسد ثغرات الديمقراطية التمثيلية، والابتعاد على دائرة الخطر الشعبوي. من جانب آخر، يقع تجديد الديمقراطية من خلال مركزتها حول هوية سياسية جماعية، يدور حولها الصراع السياسي وكذلك التوافق السياسي.

يُؤمن هذا الفهرس من الممارسة، التحام الفرد – المواطن بالنخب السياسية، تحت عناوين المصير السياسي المُشترك، والحفاظ على النظام الديمقراطي. تتجدّد الديمقراطية من خلال الاتفاق على الأهداف فيما يخص كيفية إدارة العملية السياسية، وتحصين المؤسسات بقوّة تفعيلها على مستوى الممارسة، أكثر منه تخصيصها بالنصوص التشريعية والقانونية المُجرّدة. بهذا الشكل، يمكن تعزيز "البنية التحتية للديمقراطية" [55] من خلال تعميم القدرة على التأثير في الشأن العام.

مثلما تعجز الشعبوية على تحقيق وعودها، كما هو الحال مع الوضعية التونسية، فإن الديمقراطية التمثيلية لا يمكنها مواجهة أزمتين في نفس الوقت: أزمتها من جانب أنها لم تكتمل شروط بناءها، وأزمة الشعبوية باعتبارها سلوكا غير عقلاني بتعبير "أودو دي فابيوUdo Di Fabio" يستثمر فيما تجاوزته الديمقراطية التمثيلية من ثغرات. على ضوء ما تقدّم، تستطيع الديمقراطية في نُسختها التونسية، أن "تُحقّق إصلاحات داخلية في إطار مؤسسي ديمقراطي"[56] يُدمج أكبر قدر ممكن من المواطنين –الفاعلين، وتطرح نسخة مُعدّلة تُواجه خطر الشعبوية وامتداداتها في سياق "إعادة القوة الى النظام الديمقراطي" بتعبير "بيير روزانفالونPierre Rosanvallon".

[52] Dalton, R.J. (2008). Citizen politics : Public opinion and political parties in Advanced industriel Democracies (5th edn). Washington, DC .: CQ Press. P27

[53]كريستيان تيليغا، المرجع السابق، ص77.

[54] كريستيان تيليغا، المرجع نفسه، ص103.

[55] محمد بلخيرة، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية، بحث لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2004)، ص31.

[56] Fareed Zakaria, The Rise of Illiberal Democracy, Foreign Affairs, November/ December 1997.

في المحصلة، يمكن للديمقراطية التونسية أن تنهمك في إعادة جرد لتعثُّراتها من أجل خلق أرضية تفاعل ديمقراطي، يكون حاصله التداولي، من تغذية للمشاركة والقرار، وتغيير تموقعات الفاعلين، وبناء شبكات وتقاطعات سياسية – حقوقية، وفي نفس الوقت، تجذير الخط المنتصر للديمقراطية في مواجهة شعبوية طارئة على سطح الواقع، ويُمكن تجاوزها بنوع من "السياسة المُختلقة.[57]"

خاتمة

اقترن الانتقال الديمقراطي في تونس بتغيُّرات سياسية واجتماعية، ساهمت في إنعاش الحريات السياسية والمدنية، وخلق حالة من توازن ما بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع. غير ان حدود هذا المُنجز، لم تُلامس حُدودها التي كان من الممكن أن تتقاطع معها انتظارات المواطن –الفرد مع مُخرجات الحرية السياسية والمدنية. بتأثير أزمات الديمقراطية التمثيلية التي تحوّلت في فترة ما، إلى طبيعة مُلازمة للسياسة في تونس، برزت الشعبوية في نسختها التونسية، كردة فعل مزعومة على أزمات الديمقراطية. غير أن حالة الشعبوية في تونس، مُقترنة بالتناقض العام الذي يكتنفها، وباعتبارها أيضا تُمثّل أزمة في قلب الممارسة السياسية، لم يكن لها من القدرات ما يُؤهّلها للبناء على أنقاض الديمقراطية. حيث رابطت في مربع معاداة النخب والأحزاب السياسية، مع ما دون الهواية في علاقة بالتسيير اليومي للدولة. تمظهرت هذه الحالة الشعبوية في سياقات تبسيطيّة تتناقض شكلا ومضمونا مع طبيعة حكم الدول، بصرف النظر على شكل وطبيعة الحكم، وانصرفت نحو الانهماك في أزماتها رغم "انتصارها" المؤقت شكلا. على ضوء ذلك، لا يمكن الاطمئنان إلى طبيعة الشعبوية وخاصة قُدراتها على ما اعتبرته عملية إصلاحية للسياسة في تونس. حيث أعادت انتاج وتدوير الأزمات، وعمّقت الهوّة بين المواطن – الفرد وبين الدولة التي تُحاول الشعبوية توجيهه بما يخدم استراتيجياتها السلطوية.

بفحص مدى نجاعة ما تطرحه الشعبوية في حالتها التونسية، نتبيّن قُصور ما تطرحه راهنا أو في جانب المضامين السياسية والقانونية التي تُؤطر من خلالها العملية السياسية والتشريعية. على ضوء ما كشفته طبيعتها المُتناقضة، تبدو الديمقراطية التونسية جاهزة لتدارك عثراتها وتجاوز أزماتها من خلال ما عرضنا له من شروط، وأهمها تحويل السياسة إلى ممارسة تتقاطع داخلها تطلعات الفرد –الفاعل مع النحب – المواطنين. ومن خلال ما تسمح به تاريخية المفهوم من قُدرات على تجديد نفسها مع كل أزمة أو انتكاسة. تستطيع النخب وكل الفاعلين السياسيين والمدنيين، أن يُؤسسوا لمشروع على أساس ديمقراطي تقاطعي، يتمحور حول خطاب وممارسة يُعيدان المعنى الاجتماعي للسياسة، والاستثمار في تلك القوّة الفاعلة التي تستطيع أن تعزل السياسة بوصفها فعلا، عن الشعبوية بوصفها خطابا يُناقض ممارساته العمليّة.

في المحصلة، تستطيع الديمقراطية التونسية أن تُفكّر فيما بعد الشعبوية، باعتبار هذه الأخيرة، حالة طارئة تُعبّر لا على أزمة الديمقراطية، بل على أزمة في التسيير الديمقراطي.

[57] Zygmunt Baumann, Memories if Class : The Pre-History and After-life of Class, London (1982) : Routledge and Kegan Paul.

المراجع

باللغة العربية

1-بلقاسم كريسعان، إعادة بناء مفهوم الديمقراطية عند هابرماس (تونس: دار سحر للنشر، 2022).

2-على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية؛ ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين (الكويت: عالم المعرفة، 2019).

3-جون لويس غاديس، المشهد التاريخي: كيف يرسم المؤرخون خارطة الماضي، ترجمة شكري مجاهد (الدوحة: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2016).

4-أمارتيا سن، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

5-بارثا تشارجي، أنا الشعب. تأملات حول السيادة الشعبيّة في عالم اليوم، ترجمة بدر الدين مصطفى (الكويت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2021).

6-نادية أوريناتي، أنا الشعب. كيف حوّلت الشعبوية مسار الديمقراطية، ترجمة عماد شيحة (بيروت: دار الساقي، 2019).

7-جورجيو أغامبن، حالة الاستثناء الانسان الحرام 1و2، ترجمة ناصر إسماعيل، ط1 (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2015).

8-بابلو سيمون، الديمقراطية عند كارل شميت، ترجمة ياسين السّويحة، مجلة الجمهورية الأسبوعية، العدد 15، فيفري .2016.

9-عزمي بشارة، مالشعبوية (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

10- منى خويص، رجال الشرفات. دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية (بيروت: دار الفارابي، 2011).

11-جاك رونسيير، كراهية الديمقراطية، ترجمة أحمد حسان، ط1 (بيروت: دار التنوير، 2012).

12-محمد الشيخ، الفلاسفة المُعاصرون ومسألة الشعبوية. قراءة في آراء ستة فلاسفة. مجلة التفاهم المجلد 17، العدد 65. السنة: 2019.

13-أنطوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

14-زيجمونت باومان وكارلو بوردوني، حالة الأزمة، ترجمة حجاج أبو جبر، ط1(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2018).

15-كريستيان تيليغا، علم النفس السياسي رؤى نقدية، ترجمة أسامة الغزولي (الكويت: عالم المعرفة، 2016).

16-محمد بلخيرة، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية، بحث لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2004).

باللغة الأجنبية

1-Fareed Zakaria, The Rise of Illiberal Democracy, Foreign Affairs, November/ December 1997.

2- Zygmunt Baumann, Memories if Class : The Pre-History and After-life of Class, London (1982) : Routledge and Kegan Paul.

3-Noëlle – Neumann, E (1993). The Spiral of Silence : Public opinion- Our social skin. Chicago, IL : Chicago University Press.

4- Dalton, R.J. (2008). Citizen politics : Public opinion and political parties in Advanced industriel Democracies (5th edn). Washington, DC : CQ Press.

5-Charles Taylor, Social Democracy Versus « Populism », in The Broadbent Blog, The Broadbent Institute's new Project, Change the Game, May 15, 2017.

6-Thomas Carothers, The end of the transition paradigm, Journal of democracy, vol.13, no.1, (2002).

7-John B. Allcock, Populism : A Brief Biography, Sociology, Vol.5, no.3 (September1971).

8-Cas Muddle, The populist Zeitgeist, USA, Govermment and opposition, vol.39, No.4 (September 2004).

9-Gianfranco Pasquino, Populism and Democracy, in: Daniele Albertazzi & Duncan McDonnell (eds.), Twenty-First Century Populism: The Spectre of Western European Democracy (New York: Palgrave Macmillan, 2008).

10-Cas Mudde & Crist. Bal Rovira Kaltwasser, Populism: A Very Short Introduction (New York: Oxford University Press, 2017).

11-Pierre Rosanvallon, Penser le populisme, Paris, 2011.

12-Georgeo Agamben, Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life, Daniel Heller–Roazen (trans.) (Stanford/ California: Stanford University Press, 1998).

13-Gabriella Slomp, Machiavelli and Schmitt On Princes, Dictators and Cases of Exception. Helsinki, 2007.

14-Ernesto Laclau, Politics and Ideology in Marscist Theory : Capitalism, Fascism, Populism, London : 1977, NLB.

15-Jürgen Habermas and Thomas McCarthy, Hannah Arendt's Communications Concept of power, Social Research, Vol.44, no.1 (1977).

16-Robert E. Goodin and Hans – Dieter Klingeman, Political Science : The Discipline, in : Robert E. Gooding and Hans- Dieter Klingemann (eds.), A new Hand book of Poltical Science (Oxford University Press, 1998.

17-Amitai Etzioni, What is Political ? CSA World wide Political Science Abstracts,2006, accessed on 30/6/2022, at : http://bit.ly/2NMZNAz

18-Carl Schmitt, Political Theology, Four Chapters.

19-Paul Taggart, Populism (Philadelphia : Open University Press, 2000).

20-David Molloy, What is populism, and what does the term actually mean ? BBC News, 6 March 2018.

21-Clauss Offe, New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutional Politics ; Social Research, vol.52, no.4, Social Movements (Winter 1958).

22-Benjamin De Cleen, Populism and Nationalism, Oxford Hand book of populism.

23-Carl Schmitt, The Crisis of Parliamentary Democracy.

24- Colin Crouch, Post democracy (Cambridge, UK : Polity, 2004).

25-Hans, Kelsen. La démocratie, sa nature, sa valeur, Trad. C. Einsenmann. Sirey, Paris, 1932.

26-Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, Part 1 : The contemporary Debate (Chatham, N.J, Chatham House Publishers, 1987).

25-Hans, Kelsen. La démocratie, sa nature, sa valeur, Trad. C. Einsenmann. Sirey, Paris, 1932.

26-Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, Part 1 : The contemporary Debate (Chatham, N.J, Chatham House Publishers, 1987).